لدينا كادر طبي مقبول والخلل في سوء التوزيع

نقيب أطباء دمشق لـ«الوطن»: ١٠ أطباء يومياً يطلبون وثائق للسفر

الأطباء يعتمدون على دخل عياداتهم وليس على رواتبهم في المشافي

محمد منار حميجو

كشف نقيب رئيس فرع دمشق لنقابة الأطباء عماد سعاده أن النقابة يردها حوالي ١٠ طلبات من أطباء يرغبون في الحصول على وثيقة السفر، مبيناً أنه ليس بالضرورة بأن يسافر كل الأطباء الذين يحصلون على هذه الوثائق وذلك لكن في المجمل فهو يسعى إلى السفر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح سعاده أن معظم الأطباء الذين يقدمون طلبات للسفر هم من الأطباء الجدد وليس من القدامى، معتبراً أن من الأسباب التي تدفع هؤلاء الأطباء إلى السفر هو عدم وجود أفق واضح لهم في المستقبل بمعنى أنه يحتاج إلى وقت طويل حتى يبدأ بالعمل، على حين في المقابل فإن الأطباء القدامى أوضاعهم أفضل بكثير.

ولفت إلى أنه يوجد كادر طبي في سورية وهو مقبول في كل الخدمات الطبية، معتبراً أن الخلل ليس في نقص الكادر الطبي ولكن في سوء التوزيع.

وأشار سعاده إلى أن هناك صعوبة كبيرة في تأمين المواد الطبية بسبب صعوبة الاستيراد نتيجة الحصار على سورية، ضارباً مثلاً أن هناك صعوبات في تأمين المواد الظليلة وهي التي تستخدم في الفحوصات والقساطر القلبية وبالتالي فإن أسعار هذه المواد عالية نتيجة أنه يتم جلبها بالطرق غير مألوفة، ومن هذا المنطلق فإنه يجب توفير كل شيء حتى يكون هناك تحسن في الخدمات الطبية لأن العملية هي متكاملة من توافر الكادر الطبي والتمريضي والفني والخدمي.

وبين سعاده أن نسبة ٩٧ بالمئة من الأطباء يعتمدون على مدخول عياداتهم الخاصة وليس على رواتبهم حتى إن الكثير من الأطباء يدفعون فوق رواتبهم أجرة مواصلات مثلاً للوصول إلى المشفى الذي يعملون به، ضارباً مثلاً إذا طبيب يعمل في مشفى البيروني وهو ساكن في المزة فإنه على مدى خمسة أيام يذهب بها إلى المشفى فإنه يحتاج إلى أكثر من راتبه حتى يغطي أجرة المواصلات، وبالتالي فإن اعتماد النسبة الأكبر من الأطباء على مدخول عياداتهم.

ورأى سعاده إلى أنه لا يمكن أن تصدر تعرفة تتوافق مع الواقع الحالي وبالتالي فإن التعرفة لا يمكن أن تكون حلاً لموضوع أجور الأطباء، موضحاً أنه بمجرد ورود شكوى بحق أي طبيب في موضوع التعرفة فإنه يتم معالجتها من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع لكن في المقابل يجب أن يكون هناك منطق في التعامل.

وفيما يتعلق بتسعيرة المشافي الخاصة أكد سعاده أن هناك احتجاجاً على بعض المشافي وهم يتقاضون أجوراً.

وحول التكليف الضريبي للأطباء كشف سعاده أن هناك دراسة لإيجاد طريقة جديدة حول موضوع التكليف الضريبي للأطباء من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع، مشيداً بتعاون «المالية» مع النقابة في هذا الخصوص، مؤكداً أن الشكاوى التي وردت من أطباء في هذا الخصوص قليلة.

٥٨٣٨ مخالفة تموينية حصاد حمص في ٢٠٢٣

مدير تموين حمص رامي يوسف: ٦١,٦ مليار ليرة غرامات المخالفات المحالة للقضاء

محمود شاهين

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي يوسف أن عدد الضبوط العدلية خلال عام ٢٠٢٣ بلغ ٥٨٣٨ ضبطاً عدلياً بمخالفات متنوعة.

وأشار يوسف إلى أن المخالفات منها ما تم التسوية عليه ويتنوع بين (عدم الإعلان عن الأسعار- عدم إبراز فاتورة...)، حيث بلغت القيمة المالية التي تم تحصيلها من خلال التسوية على هذه الضبوط (٥٦٢,٨ مليون ليرة سورية)، ومنه ما تم إحالته للقضاء المختص (الاتجار والتصرف بالمواد المدعومة من الدولة – المواد المنتهية الصلاحية – المواد مجهولة المصدر – عينات مخالفة...) حيث بلغت قيمة التغريم للضبوط المحالة إلى القضاء ٦١,٦ مليار ليرة سورية.

ولفت إلى أنه بلغ عدد العينات المسحوبة لتحليها في مخبر المديرية والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية لضمان وصولها للمستهلك بالجودة المطلوبة (٧٥٥) عينة منها (٣٩٦) عينة مطابقة و(٣٥٩) عينة مخالفة أي بنسبة عينات مخالفة تجاوزت الـ(٤٥ بالمئة).

وأوضح مدير التجارة الداخلية إلى أن عدد الإغلاقات المنفذة بحق الفعاليات المخالفة بلغ ١٣٨٠ إغلاقاً.

وبالنسبة لمادة الخبز التمويني والدقيق التمويني الذي يعتبر الشغل الشاغل اليومي أوضح أنه يتم تقديم كل متطلبات العمل لجميع المخابز لكي يقدموا أفضل ما لديهم من الإنتاج من حيث الجودة، وبخصوص سوء التصنيع فهي بالنهاية حرفة ومهارة فهذا له علاقة بأكثر من عامل (الشق الفني الذي يتعلق بالمخبز ذاته فهي حرفة تعتمد على مهارة الخباز – الطحين الذي يسلم إلى المخابز عن طريق فرع مؤسسة الحبوب في حمص الذي هو ضمن المواصفات القياسية السورية).

وأكد ضرورة وصول مادة الخبز ضمن المواصفات الجيدة لكل المواطنين وأي مواطن يصله الخبز بشكل سيئ عليه أن يعلم المديرية بذلك من خلال التواصل مع مكتب الشكاوى مع العلم أنه يتم تسيير دوريات بشكل مستمر على المخابز وإن شهادة الدورية آنية تتم بتوقيت الزيارة لذلك على المواطن أن يرفض استلام الخبز السيئ والإخبار عنه، حيث بلغ عدد الضبوط العدلية المتعلقة بمادة الخبز والدقيق التمويني (٤٤٤) ضبطاً بمخالفات متنوعة منها (سوء صناعة الخبز- نقص وزن الربطة – الاتجار والتصرف بالمادة...).

وعن مواد المحروقات (بنزين – مازوت – غاز) أكد انه يتم مراقبة عمل محطات الوقود ومعتمدي الغاز وضبط حالات الاتجار بها وبيعها في السوق السوداء على الطرقات حيث تم تنظيم (٢٥٧) ضبط بهذا الخصوص منها (٣٨) ضبطاً بمخالفة الاتجار والتصرف بالمادة أما في مجال نقل الركاب، أوضح أن مديرية حماية المستهلك تقوم بمراقبة توزيع مادة المازوت على وسائط النقل ومنع التلاعب بها بالتعاون مع اللجان والجهات صاحبة العلاقة في كراجات الانطلاق الجنوبي والشمالي والبولمان وإلزام وسائط النقل بالإعلان عن التسعيرة المحددة وتم تنظيم عدد كبير من الضبوط العدلية بحق المخالفين.

وأشار يوسف إلى أن مديرية حماية المستهلك خدمية مهمتها مراقبة جميع الفعاليات الاقتصادية من الموردين والمنتجين إلى تجار الجملة وتجار المفرق وصولاً إلى المستهلك والتأكد من توافر جميع المواد في الأسواق بالأسعار المنطقية المناسبة بموجب الفواتير وأيضاً مراقبة عمل المخابز التموينية لإنتاج الرغيف التمويني الجيد والوزن الصحيح واتخاذ الإجراءات القانونية بهذا الشأن في حال المخالفة، والأمر الأهم والأساس هو سلامة الغذاء، وضرورة سحب عينات من المواد الغذائية وغير الغذائية التي يشتبه بها في الأسواق من خلال فريق العمل المتخصص بهذا الموضوع.

وتعمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ والقرارات التنفيذية الصادرة بهذا الخصوص حيث يتم القيام بالجولات الرقابية اليومية وتنظيم الضبوط العدلية اللازمة بحق المخالفين والتأكد من توافر جميع المواد في الأسواق والتأكد من توافر السلع بالأسعار التي تم تحديدها وفق دراسات التكلفة والقرارات الصادرة من الجهات المختصة والتزام أصحاب الفعاليات بتداول الفواتير.

كما أنها تصدر نشرات شبه يومية من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بما يخص أسعار الخضر والفواكه والفروج وبيض المائدة ويتم وضعها ونشرها على مواقع التواصل إضافة لتسعير أجور بدل الخدمات (أجور الحصاد – أجور الحلاقين...) عن طريق لجنة التسعير التي تتكون من عضو المكتب التنفيذي المختص وعضوية رئيس دائرة الأسعار وأيضاً أعضاء من الزراعة واتحاد الحرفيين حيث يتم دراسة كل المعطيات والثبوتيات وإحالتها إلى المكتب التنفيذي الذي يصدر الأسعار وتنشر على مواقع التواصل.

– وإن الكل معني في مراقبة الأسواق حيث يتم القيام بجولات مشتركة مع لجان من مجلس المدينة إضافة إلى المجالس المحلية في الريف لمراقبة الأسواق حيث تم تنظيم (٤٣٧) ضبطاً عدلي برفقة هذه اللجان كما إن المواطن معني بذلك أيضاً وأن أي مواطن يعلم بحالة خلل تموينية عليه إعلام مديرية التجارة الداخلية من خلال الاتصال على الأرقام (١١٩ – ٠٩٩٥١١٩١١٩) (ثقافة الشكوى) فهذه القضية وطنية ومهمة الجميع التعاون بها ومن جميع الجهات حيث بلغ عدد الشكاوي الواردة إلى المديرية (الهاتفية – الخطية – الإلكترونية) (٨٣٩) شكوى تم معالجتها بالسرعة القصوى واتخاذ كل الإجراءات القانونية بحق المخالفين من خلال تنظيم الضبوط وإحالتها إلى القضاء المختص.

٢٧٩ مليون ليرة قيمة السرقات بحسب تكلفتها في عام

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: خلال عشرة أيام سرقة محولتين كهربائيتين في السويداء!

السويداء -عبير صيموعة

بين مدير عام شركة الكهرباء في السويداء غسان ناصر لـ«الوطن» تعرض محولة الكهرباء في حي القلعة في السويداء إلى السرقة مشيراً إلى أنها المحولة الثانية التي يتم سرقتها خلال عشرة أيام بعد سرقة محولة الكهرباء في حي المقوس جانب فندق الربيع وتكسير القواعد والمصهرات.

وأكد ناصر استمرار التعديات على خطوط شبكات الكهرباء في المحافظة بالسرقة والتخريب والقص التي عزاها إلى ساعات التقنين الطويلة التي تمكن العابثين والسارقين من سرقة الأكبال بعد قطعها للحصول على مادة النحاس ضمنها الذي انعكس على تأمين التغذية الكهربائية للأحياء والمناطق التي تعرضت للسرقات من جهة وعلى عمل ورشات الصيانة من جهة أخرى لما شكلته تلك السرقات من ضغط كبير في العمل لأنها تحتاج إلى ساعات طويلة لتعويض ما تم سرقته وإعادة وصله والذي يأتي على حساب أعمال الإصلاحات الأخرى على ساحة المدينة فضلاً عن التكاليف العالية لتأمين البديل الذي كان سبباً رئيسياً في تأخير بعض تلك الإصلاحات لساعات التي انعكست سلباً على المواطنين.

ولفت إلى أن أعمال السرقات والتعديات طالت مواقع كثيرة في المحافظة حيث تم تسجيل أكثر من ١٨ سرقة خلال العام الماضي لأكبال نحاسية في كل من قرى الكفر وسهوة بلاطة والرحى وسليم ومدينة صلخد وشقا وفي مدينة السويداء في عدة مواقع منها غرب الملعب البلدي وشرق كلية الفنون الجميلة وفي المنطقة الواقعة قرب الكراج وفي حي المقوس والمنطقة جانب المخفر الجنوبي ومساكن القلعة، كما تم التعدي بالسرقة على أعمدة خشبية لتوتر متوسط في كل من قريتي سالة وبوسان إضافة إلى سرقة محولة كهربائية في القريا ونمرة القريا باستطاعة ١٠٠ م. ف. أ، حيث بلغت القيمة الإجمالية للسرقات بحسب تكلفتها في حينها ما يزيد على ٢٧٩ مليون ليرة.

وناشد ناصر المجتمع الأهلي في التصدي لتلك السرقات وخاصة أن معظمها ضمن الأحياء السكنية حيث إنه وفي كثير من المواقع كان لتدخل الأهالي الدور الأكبر في منع تلك التعديات والسرقات.

وأشار إلى الصعوبات التي تعترض عمل الشركة وأهمها النقص بالتجهيزات ضمن مستودعات الشركة الأمر الذي حال دون القدرة على تعويض الكابلات المسروقة وخاصة التي يتم تعويضها بعد سرقتها لأكثر من مرة ضمن المواقع نفسها.. ولفت إلى تعرض عدد من المحولات إلى الاشتعال جراء الحمولات الكبيرة، مؤكداً أن ما يزيد من عمليات اشتعال بعض المحولات والأعمدة إنما يعود إلى سرقة الكابلات النحاسية واضطرار المؤسسة إلى تعويضها عن طريق كابلات الألمنيوم التي لا تضاهي النحاسية بمتانتها وصلابتها، الأمر الذي يؤدي ونتيجة الضغط الكبير والحمولات الزائدة على التيار الكهربائي إلى اشتعالها نتيجة تأثرها الكبير بضعف نقاط الوصل والقطع.

ولفت إلى أن زيادة الحمولات دفعت ورشات الشركة إلى القيام بتوسيع استطاعة محولات في عدة مواقع على ساحة المحافظة بكلفة إجمالية تقارب ٦٩٣مليون ليرة منها محولة الحاجز في مدينة شهبا ومحولة شرق المشفى في مدينة السويداء وفي محولة قرية المشنف إضافة إلى إحداث مركز تحويل جديد جانب المركز الثقافي في مدينة السويداء.

بدوره قائد فوج الإطفاء في السويداء فادي الداود بين لـ«الوطن» أن عدد الحرائق التي تم إخمادها خلال تشرين الأول وصل إلى ٢٥ حريقاً منها ٣ حرائق كهربائية، وفي شهر تشرين الثاني تم إخماد ٣٢ حريقاً منها ٩ حرائق كهرباء، أما في شهر كانون الأول فوصل عدد الحرائق إلى ٤٠ حريقاً منها ٢٤ حريق كهرباء، موضحاً أن الحرائق التي جرى إخمادها توزعت بين حرائق مولدات وأعمدة كهربائية وماس كهربائي.